الا محطها اي صاحبها في ارتفاعه اي ارتفع حتى وصل اليها فاستوى به
يعني ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى والخشبة هنا مما
يوقف به تقدار ارتفاع الماء ونبت زيادته قوله وخبر اخواتها لم يرد به
ان المضاف هاهنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعني خبر كان
بانه يكون لفظ اخواتها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور ومجرورا على تجويز سيبويه ابقاه على اعرابه لان
تثنية الضمير في قوله فقد تقدم ذكرهما لا يلايمه وانما اراد به الاشارة
الى انه معطوف على كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية بل المراد
خبر له زيادة تعلق بكان فلا يلزم من عطف واخواتها على كان العطف
على جزء العلم ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الى الكلمة
والمراد باخواتها نظائرها شبه النظاير بالاخوات لما بينهما
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوان ثم اطلق
اسم المشبه به على المشبه ويسمى بالاستعارة المصرح بها قوله
عقب بالبالغة قليلة والكثير ترك الباء ذكره النووي رحمه الله
تعالى في تحريره قوله فقد تقدمت هناك تصريح بوجه الشبهة

باب مخفوضات الاسماء

قوله لبيان الواقع اي لا للاحتراز لان
المخفوض لا يكون الا اسما حقيقة او تاويلا قوله المشهورة اشارة
الى الجواب عما يقال يرد على المصنف في ظاهر الامر مخفوضات اخرى
احدها المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض
الخرب لمجاورته للضب وان كان الخرب انما هو صفة للجحر
وكان الفارسي يقول ذلك فقد يوخذ الجار بجرم الجار والثاني المخفوض

بسبب

بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله بدا لي اني لست مدرك ما
مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق على توهم دخول
الباء في قوله مدرك وهذان النوعان يرجعان عند التحقيق
بالحرف والمخفوض بالاضافة قوله على ثلاثة اقسام اي صادقة
على ثلاثة اقسام ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر قوله مخفوض
بالاضافة ظاهر هذه العبارة ان الاضافة عاملة في المضاف اليه
وهذا احد الاقوال والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره
ابن الحاجب والثالث ان العامل المضاف واختاره ابن مالك وقد ذكر
هذه الاقوال ابو حيان وغيره والاول ضعيف واجيب بان الباء في
قوله بالاضافة للسببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه
ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء سببا اعم من
كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه باخص معين ويجاب ايضا بان
اضافة بمعنى مضاف من اطلاق اسم المصدر على المفعول والاضافة لغة
الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اي مالت واضفت ظهري
الى الحائط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين
اسمين توجب لثانيهما الجر ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل
الاسم والمشهور ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول
وهذا مصطلح سيبويه وابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز في كل
وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وبيان ذلك ان اسم مجرور بالحرف
وهو الباء ولفظ اسم الله تعالى مجرور باضافة اسم الله والرحمن الرحيم
بالتبعية لانهما صفتان والصحيح ان العامل في التابع هو العامل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)